مقابلة

مع عضو لجنة تهيئة الحوار السوداني السوداني
عبد الله آدم خاطر:
ألقينا حجراً في بركة ساكنة فأثار الأمر شكوكاً عالية

قابله: فريق أثر

اللوحة من أعمال الفنان: محمد عثمان «فاكي»

أثارت

مبادرة الحوار السوداني السوداني غبارَ الجدل منذ إعلانها؛ وتداوَلَتْها القوى السياسية بدرجات مختلفة من القبول والرفض. حاورت مجلة «أثَر» عضو لجنة تهيئة الحوار السوداني السوداني، الكاتب والصحفي والباحث عبد الله آدم خاطر، وقد عُرف باهتماماته بالشأن السياسي والثقافي، وقضايا إقليم دارفور، والتحوُّل الديمقراطي في السودان، حول كيفية تشكيل اللجنة وأهدافها وآلياتها وتصوّراتها للحوار السوداني السوداني.

هناك أسئلة مُتداولة عن أعضاء لجنة الحوار ومَن اختارهم، إذن، كيف انخرطتَ في هذه اللجنة؟

ليست هناك أسرار في السودان مطلقاً، وأنا ظللتُ أؤمن بأن مَن يُحاولون قول الكلام كما لو أنه أسرارٌ هم من أسهموا في تراجُعنا. لقد جاء الوقت لقول الحقائق كما هي، والحديث بالشفافية اللازمة، وقبول وجهات نظر الآخرين لبناء وجهة نظر مُشتركة حول قضايا السودان. وطوال سنوات حقبة الإنقاذ، كنتُ مُتطلّعاً لواقع مختلف، وساهمتُ ومعي آخرون بالطبع، وبما نستطيع، لتنتقل البلاد إلى خارج دائرة الانقلابات العسكرية والشمولية والعلاقات الخارجية التي تُؤثّر سلباً على البلاد وتجعلنا تابعين. هذه المسائل حملناها حتى جاءت ثورة ديسمبر المجيدة، التي آمنَّا بأن الشعب السوداني هو من صنَعها، ولا أحد بإمكانه أن يدَّعي أنه صاحب الشأن الأول فيها. هكذا إذن، جمَع القدَرُ بين القُوى المدنية والقُوى العسكرية خلال الفترة الانتقالية، بهدف المُحافظة على وحدة البلاد، لكن بكلِّ أسفٍ لم يحدث ذلك، وتفاقمت المشكلات حتى انتهينا إلى حرب أبريل 2023. أحدثت الحربُ تمييزاً في المشاعر بين الناس؛ أنا واحدٌ ممن

لم يُصدّقوا أن السودان بعد معاناته كلها، سيلجأ إلى الحرب، وبهذا فإنّ الحرب منذ بدايتها مرفوضة تماماً بالنسبة لي، وكنتُ أعتقد أنها ستنتهي في وقت قريب، لذلك بقيتُ في العاصمة الخرطوم لشهورٍ بعد اندلاعها في أبريل 2023، وخرجتُ منها في يوليو 2023 إلى مدينة كسلا بشرق السودان، ولا أزال فيها. حينها كنتُ قد اقتنعتُ بأن هذه الحرب تحتاج إلى نفَس طويل، وينبغي التعامل معها على هذا الأساس، لذلك انضمَمْتُ إلى تجربة المُجتمع المدني العريض، وكانت البداية مع الآلية الوطنية لوقف الحرب واستعادة العملية الديمقراطية والدستورية، وكانت هذه الآلية مُتوافقة مع نفسها على أن لا تنحاز إلى طرف، لكن يجب أن تتوقَّف الحرب. وبعد أن جرى ترتيب الأوضاع، برزت فكرة مُقابلة أطراف النزاع: الجيش والدعم السريع. وبالفعل تواصلَتْ مجموعةٌ منَّا مع قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة الفريق عبد الفتاح البرهان في بورتسودان، لكن حالت الظروف غير المهيّأة دون نجاح مثل هذه المبادرة. وبالنسبة للدعم السريع، اتفقنا على أن تكون المُقابلة في الخرطوم، لكنّ المبادرة أوقفت اتصالاتها بعد اجتياح الدعم السريع لود مدني في ديسمبر 2023، باعتبار أنّ هذا عدوان جديد ودون مبرّر. وفي وقت لاحق، انخرطتُ أيضاً في مبادرة «السودان أولاً» وهي تجمُّع عريض من أساتذة الجامعات والناشطين، وقد طلب مني أعضاؤها تقديم المبادرة. وبالفعل قدّمتها لرئيس الوزراء كامل إدريس ولرئيس وزراء حكومة السلام محمد حسن التعايشي، باعتبارهما المسؤولَيْن التنفيذيَّين في الجهتين، ورحّب الاثنان بها، لكن كذلك لم تكن تسمح الأوضاع بالمضيّ أبعد من ذلك. وهكذا لم تتوقف المبادرات أو الاتصالات في هذا الشأن حتى اتصل بي الأستاذ نبيل أديب المحامي، وهو شخص معروف بالنسبة لي، وهناك تقارب في الرؤى بيننا. وعندما اتصل بي للمشاركة في مبادرة الحوار السوداني السوداني وجدَني بالأصل منخرطاً في شؤون وقف الحرب في السودان، وأوضح لي أهداف المبادرة، وكما يقول المثل السوداني: «البساعدك في دفن أبوك ما بِتلبِّدْ مِنُّه المحافير». تداوَلْنا المسألة بالنقاش، وكان من ضمن المرجعيات التي تناقشنا فيها أن أيّ عمل يمضي في معالجة أزمة السودان يجب أن يهتم بمعالجة جذور الأزمة، وهذا النقاش لن يكون مفيداً ما لم ننظر إلى السودان بوصفه بلداً متنوّعاً، ويجب أن يكون موحّداً، وأن يُدار لا مركزياً، في سياق ديمقراطي. وهذا شعار أساسي تتمسَّك به هذه المبادرة، التي اعتمدت فكرة الحوار السوداني السوداني. ولم تكن هذه الفكرة بدعاً، فقد عُقِدَ من قَبْل مؤتمر المائدة المستديرة في 1965، وكان له ما قبله وما بعده من الحوارات في الشأن السوداني. في هذه اللحظة تبلورت لديَّ فكرة الاستفادة من تجاربنا، وتعزيز اتجاه الدولة إلى النظام الفيدرالي، وهو الأساس في رأيي لتجاوز الأزمة الحالية ووقف الحرب. أتساءل هنا:

ماذا بَعد وقف القتال؟ هل الغرض من وقف الحرب توزيع المناصب؟ أم يتعيَّن أن نوجد نظاماً يحفظ حقوق المجموعات المختلفة من أجل وحدة البلد. هذا هو الدافع الأساسي الذي شجّعني على الانخراط في آلية الحوار السوداني السوداني.

تابعتَ ردود الفعل والتساؤلات التي أثارتها عدة شخصيات وقوى سياسية حول تفويض اللجنة ومن عينها؟ هل هناك من أعضاء اللجنة مَنْ عُيِّن من قِبَلِ مجلس السيادة مثلاً؟ هل هناك أعضاء التحقوا باللجنة في ما بعد؟ وما هي آلية الالتحاق؟ ليتك أوضحت لنا.

هناك من لا يُصدِّقون أن هذه اللجنة تشكَّلت من تلقاء نفسها، وهي كذلك بالفعل. تشكَّل أعضاء اللجنة وفقاً لعلاقاتهم وتجاربهم، وهذا أيضاً لا ينجح دون أن يَعرف من هو في سدة الحكم أنك تريد أن تساعد. نحن مجموعة من الناس تريد أن تساعد في وقف الحرب. بطبيعة الحال، بدأنا الخطوة الأولى برئيس مجلس السيادة، وهناك من أعضاء اللجنة من يَعرفون الفريق البرهان من قَبل. أما أنا فقابلتُه لأول مرة، واكتشفت أن له القدرة على قبول الرأي الآخر. في مقابلتنا، أوضحنا له استقلالية اللجنة، وطلبنا ضمانات من الدولة في الوقت الراهن لإجراء الحوار، ومن ضمنها حماية الشخصيات المُشارِكة والسماح للمجتمع العريض بأن يتناقش دون تجريم باتهامات ليس لها أساس. وقلنا إنّ الدولة يجب أن تتولَّى تمويل الحوار السوداني السوداني، وذلك بتوفير الاستضافة للاجتماعات دون تكليف كبير، وحسب ما هو معلوم فإنّ الحوار لا يكلف كثيراً، خاصة أننا لم نطلب أجراً على ذلك.

ما هي الأطراف التي تريدون مخاطبتها بمبادرتكم، إضافة إلى طرفَي الحرب الأساسيَّيْن؟ هل تواصلتم أيضاً مع قادة الدعم السريع على وجه التحديد؟ هل هناك تواصل مع أطراف سياسية أخرى كتحالف صمود أو الكتلة الديمقراطية؟ وما مدى الاستجابة؟

نبع دافع اللجنة من تشكيل أفرادها، ولم يستغرق التخطيط وقتاً طويلاً، لكن إلقاء الحجَر في البركة الساكنة أثار شكوكاً عالية. لقد اتفقنا على أن نرحّب ترحيباً تامّاً بجميع الأطراف، وخاصة التي لديها شكوك أو توجُّسات، ويجب أن نهتمّ بالاستماع إليها. وللردّ على سؤالكم: نحن نُوجِّه مبادرة الحوار إلى أيّ شخص من الشعب السوداني أبقته الحرب حياً، وقادراً على الحوار في مجتمعه القريب داخل البلاد أو خارجها. وهذه مسؤولية أكبر من تتحمَّلها مجموعة قليلة من الناس. لقد التقى طرفَا الحرب من قَبل في منابر عدة مثل جدة والمنامة، وفي منصّات أخرى، ومع ذلك لم تنته الحرب. أعتقد أن الأمر أكبر من أن تتوقف زخات الرصاص وأصوات المدافع، أو بالضغط الخارجي فقط أو بالمداخلات السياسية، ولذا نرى أن

قضية السودان تحتاج إلى مَداخل مُتعدِّدة. هذه اللجنة رأت الحكمة في إثارة اهتمام الأطراف بالسير إلى الأمام. وستجدون أنّ المجتمع الدولي قد بدأ ينتبه إلى ضرورة منح الفرصة للسودانيين لحل مشكلاتهم بأنفسهم. وأعتقد أن زيارة وفد الخماسية الأخيرة والزخم الإعلامي المُصاحب لها، نبَّه إلى ضرورة الحوار السوداني السوداني. وأعتقد أن لكم دوراً في الإعلام أيضاً في وقف الحرب، فالأفكار الجيدة هي التي تقود الشارع.

هل تفكّر اللجنة في مبادئ عامة أو ثوابت وطنية تَلقَى إجماعاً ولا يمكن المساس بها؟

هذا سؤال في غاية الأهمية. تُدرك هذه اللجنة تماماً أنّ قمة المرجعية الدستورية والمبادئ الدستورية قد تشكَّلَتْ من خلال ثورة ديسمبر، في عدة مسائل أساسية هي: الديمقراطية، اللامركزية سواء أكانت بطريق الفيدرالية أم غيرها، وسيادة حكم القانون، والمواطَنة أساساً للحقوق والواجبات، والتنمية من الأسفل إلى الأعلى، وحُسْن إدارة التنوّع، وأن تكون الدولة على مسافة واحدة من الدول الأخرى. لذا، عندما رأت اللجنة أنها تدعم هذا الاتجاه أكّدت هذا الأمر في عدة نقاط: وحدة السودان، إدارة التنوّع، اللامركزية، والحكم الديمقراطي، وهذه المبادئ، في تقديري، فوق فلسفة الأفراد، وهو ما قامت عليه ثورة ديسمبر. لقد حدثت نقاشات غير مُنتجة عمّقت الأزمات. هذه المجموعة التي تُمثّل السودانيين بأقاليمهم وقضاياهم تدعو إلى العودة إلى مائدة الحوار، لتكون أساساً لسودان ديمقراطي.

كيف تعمل اللجنة حالياً؟ وكم عدد أعضائها؟ وهل تعتقد أنّ لها القدرة على إدارة هذا العمل؟

اختصرت اللجنة مهمّتها الكبرى في تهيئة المناخ واتخاذ التدابير اللازمة لأن يكون السودان مستعداً لاستقطاب قدراته في اتجاه تعضيد المبادئ، التي تجعله بلداً واحداً ومُتنوِّعاً وفي سياق ديمقراطي. لم يكن عدد أعضاء المجموعة الأولى التي قادت اللجنة أكثر من 19 فرداً، والمجموعة التي قابلت رئيس مجلس السيادة المؤقت أو الانتقالي الفريق عبد الفتاح البرهان لم تتجاوز 13 فرداً، وهم من حملوا شعلة الإرادة لأن يخرج السودان من دائرة الحرب إلى إمكانية السلام. أقِرُّ بأن هذا العمل أكبر من طاقة المجموعة، لكنّ آلية الزيادة ليست لها صلة بالدولة من الناحية السياسية أو التنفيذية أو الأمنية بكل تأكيد، ويجب أن تُقَرَّ هذه المسألة. وربما هناك من يقول إنّ هناك قوى سياسية تُناوِرُ من خلال الحرب لكي تعود إلى الحكم، وأننا لا نملك القدرة على ضبط هذه القوى لأننا لسنا في السُّلطة، لكن ما نقترحه من ضوابط لا بدّ أن يقود إلى الطريقة الصحيحة التي تقود إلى ديمقراطية معترف بها دولياً، ويمكن أن تخدم السودان، وكذلك الفيدرالية

فهي ليست لتثبيت أشخاص بعينهم في السّلطة، مثلما حدَث من قبل، لكنها معركة لجميع السودانيين الذين يرون ما هو أفضل لهم. لقد أكّد الشعب السوداني من خلال ثورة ديسمبر رفض النظام السابق الذي خرج من الحكم على النحو الذي أعلنه. أعتقد أنّ التجارب السابقة لم تكن تجارب سهلة. من قبل، كانت هناك اتفاقية أديس أبابا في 1972، ولجنة الاثني عشر ومؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية في 1995، ويجب الاستفادة منها جميعاً لتعزيز تجربتنا التي لا تستطيع مجموعة من 19 شخصاً القيام بها وحدها، بل يجب العمل معاً في الجانب السياسي الحزبي وفي المجتمع المدني وفي المجال الإداري وفي الدبلوماسية وفي الاقتصاد والتجارة. نحتاج إلى من ينخرطون في جميع المجالات لكي نُوحِّد البلاد التي كادت أن تنهار اليوم.

هناك بعض التصريحات عن علاقة الفريق عبد الفتاح البرهان بآلية الحوار السوداني السوداني، وهو ما قد يفسِّر رفض بعض القوى السياسية، وفي مقدّمتها تحالف صمود، للحوار السوداني السوداني. ما رأيك؟

إذا كان البرهان يطمح في حكم البلاد، فهذا أمر مشروع، لكنّ الانقلاب لن يأتي برئيس جمهورية مرة أخرى في السودان، ولا حتى بحزب مُنتهي الصلاحية؛ ومع ذلك فلديه الفرصة أن يصبح رئيساً. وهنا أستشهد بتجربة شارل ديغول الذي رفض فكرة الانقلاب وأسَّس التجمّع من أجل الديمقراطية، وأصبح رئيساً عبر صندوق الانتخابات، وتنحَّى في بداية الستينيات مع ثورة الشباب لأنه رأى أن دَوره قد انتهى. وفي السودان ترك الفريق إبراهيم عبود الحكم نتيجة ثورة شعبية، وكذلك الفريق عبد الرحمن سوار الدهب الذي رفض أن يواصل في السلطة يوماً بعد انتهاء الفترة الانتقالية منتصف الثمانينيات. وبمثل ذلك، فإن البرهان لديه الفرصة وفقاً لمبادئ ثورة ديسمبر.

فلنتحدّث حول ما يمكن أن يسبّبه تشكيل اللجنة بهذا النحو من الخرطوم في انقسام البلد، هل كان ذلك مثار نقاش بالنسبة إليكم؟ وكيف يمكن تجنّب ترسيخ الانقسام؟

دائماً ما يُطرَح هذا السؤال وسط النخب، لكن المواطن العادي يفكر في استقرار البلد واستقرار معيشته وسبل عيشه، زراعته أو ماشيته أو غيرها. لا أعتقد أنّ فكرة الانقسام تمرّ ببال المواطن. مرة أخرى، أؤكّد أن للإعلام والمثقّفين والمستنيرين دَورهم في تعديل التفكير المعوجّ، والنهوض بالبلاد إلى مقام أعلى. هذه بلاد أكبر من أن تفشل بسبب الحروب وقد مرَّت من قبْل بحروب طويلة، ولا أرى أن هناك خوفاً على السودان الذي لم تستطع السياسة الاستعمارية تفتيته. أنا الآن أعيش في كسلا بكل أريحية، وأصولي من أقاصي غرب السودان، ولا أرى فرقاً إن عشت

في كسلا أو الخرطوم أو كبكابية أو الفاشر. فهذا البلد سوف يظلّ متماسكاً وقوياً.

في الخطاب الذي أذاعه الفريق البرهان، أشار إلى الحرّيات، لكنه ربط إشارته بالحوار وكأن الحرّيات أمر مُؤقّت. هل هناك رؤية واضحة لإتاحة الفرصة للصحافة وممارسة النشاط السياسي كجزء من تهيئة الحوار، أم أن الأمر مرتبط بحالة كرنفالية فرَضتها فكرة الحوار؟

هذا جزء من الشكوك التي ذكرناها. وعندما قال الفريق البرهان هذا الكلام قلنا له إنّ هذا ليس كافياً، بل لا بدّ أن يكون هنالك تشريع. وبالفعل هناك لجان ومنظمات قدّمت أسماء تعرَّضت لمشكلات خلال الفترة الفائتة كجزء من تأكيد إطلاق الحريات. وفي النهاية، إما أنّ تكون هناك حرية أو لا تكون، لأنّ الحريات لا تتجزَّأ. أعتقد أن حديث البرهان هو حديث نهائي، ولو حدثت لأي شخص مضايقات تقع المسؤولية مباشرة على الدولة، وهذا جزء من مسؤوليتنا كلجنة.

ما هي توقّعات الرأي العام من هذه اللجنة؟ وهل هناك خطة مباشرة؟ وما هي خطتها؟ وما هو تصوّر اللجنة لخطوات الحوار؟

أتمنى أن يكون ذلك قريباً. خلال الشهور القليلة القادمة، أتوقع أن تكون لجنتنا قد جمعت الأفكار التي يمكن أن تخلق اتجاهات المستقبل، لتُسلّمها بدَورها إلى لجنة الحوار القادمة، في إطار السودان الواحد المتنوّع الديمقراطي. لجنتنا معنية بتهيئة الحوار، وعملها التمهيد للجنة الحوار القادمة، سواءٌ أكان فيها أعضاء من اللجنة الأولى أم لم يكن.

خلال الحرب، اتسعت رقعة الحركات السياسية ذات الطابع العسكري. كيف يمكن أن تدخل مثل هذه القوى في الحوار، خاصة أن لها قضايا معقّدة مثل الدمج والتسريح على سبيل المثال؟

إذا اتفقنا على أننا متجهون إلى بناء دولة واحدة متنوّعة لا مركزية في سياق ديمقراطي، فهذا يعني أنّ الإنتاج هو قاعدة هذه الدولة. هؤلاء الذين يحاربون اليوم والمُستخدمون في إطار عسكري سياسي، هم إما مزارعون أو رعاة أو صُنّاع محليون أو من يبنون المجتمعات المحلية، فإذا توفرت لهم وسائل الإنتاج في مناطقهم، وتوفرت لهم أسباب المعيشة والتعليم والصحة، فإنهم قطعاً لن يجدوا موجباً لحمل السلاح. هذه المسألة تُحَلُّ في إطار الحل الكلي لأزمة السودان. السودانيون ليسوا مختلفين في أن يكونوا دولة واحدة، ويريدون أن يكونوا مركز عطاء للبلاد وأنفسهم؛ والنظام المركزي ينظر إلى الإنسان كعبء بدلاً من أن يكون شريكاً في الإنتاج.

هل لمستم استجابةً من المؤسسات الدولية الداخلة في شأن السودان لجهود الآلية؟

تجربتي في التجمع الوطني الديمقراطي، وتجربتي في أزمة دارفور، فتحت لي صلات مع المنظمات الدولية. المجتمع الدولي حريص على أن يحلّ السودان مشكلاته، فإذا حلَلْنا مشكلاتنا السياسية أعتقد أنه سيكون سعيداً. لقد ظللنا، تاريخياً، ننقل مشكلاتنا لهم ونستجدي الحلول. أعتقد أننا قادرون على حلّ مشكلاتنا، لكن يمكن للمجتمع الدولي أن يساعدنا في مجالات التعليم والصحة والتقنية الزراعية وغيرها. وأعتقد أننا يجب أن نضع في الاعتبار المواطن السوداني العادي، ويجب أن نكون قادرين على حل مشكلاتنا.

كيف تغيّرت نظرتك إلى السودان بعد الحرب؟ وكيف لنا أن نرى مستقبل السودان في ضوء المتغيّرات التي جرت فيه؟

تغيَّرَتْ الظروف نفسها، خاصة في نظرة جيراننا إلينا. خلال هذه الفترة اهتزّت علاقات السودان جداً. وإذا لاحظتم، فإنّ الدول التي كان السودان يجد منها تقديراً تحوَّلت إلى مداخل للتقليل من شأن السودان، وهذا لا يعني أن شأنه قد قلَّ بالفعل. وحتى وقت قريب، كان السودان يَعُول أكثر من دولة في الإقليم، وبعد أن كانت تلك الدول تستعين بالسودان أصبحت تستولي على مواردنا بعد الحرب. وحلَّ هذا الشعور بأنّ الذات السودانية بدأت تنتبه إلى المناقص التي حلَّت بالدولة السودانية، ولذلك يجب أن نهتم بالتربية والتعليم والتثقيف والإعلام والعلاقات الخارجية كأولويات، ويجب أن نرى ذلك بعين مهنية، ويجب أن يتغير النظام التعليمي؛ ليستوعب أصالة السودان وبناء علاقات قوية مع جيراننا.

أَتَر
Atar
السـودان ومحيـطـه

مجلة تصدر أسبوعياً عن
مركز سودان فاكتس للصحافة

FACTSD
FACTS CENTER FOR JOURNALISM

نعمل على السودان
من كل مكان

لزيارة موقع مجلة «أَتَر»:

atarnetwork.com

لزيارة موقع مركز سودان فاكتس للصحافة:

sudanfacts.org

لاستلام نسخة (pdf) من المجلة أسبوعياً

على البريد الإلكتروني،
الرجاء مراسلتنا مرة واحدة على:
atar@sudanfacts.org

على WhatsApp أو Signal،
الرجاء إرسال رسالة تحوي كلمة «أتر» أو «Atar» في التطبيق على الرقم:
+254743560204

للانضمام إلى شبكة مراسلي أَتَر في السودان الرجاء مراسلتنا على:

atar@sudanfacts.org

@atarnetwork